الملف

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

الإقتراع البلدي والمحلي دليل على إرادة وطنيّة قويّة شمس الدين: لا أحد ربح بمفرده ولم يُستبعد أي طرف

في ظل ظروف سياسية واقتصادية دقيقة، تمكن لبنان من انجاز الانتخابات البلدية والاختيارية في موعدها على الرغم من التحديات. شكل هذا الاستحقاق محطة مفصلية اكدت من خلالها الدولة قدرتها على احترام مواعيدها الدستورية وادارة العملية الانتخابية بكفاية

رغم التحديات الكبيرة التي واجهتها الحكومة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، تمكنت من اجراء الانتخابات البلدية والاختيارية بنجاح، مما عكس ارادة وطنية قوية للحفاظ على الاستقرار وتعزيز المسار الديموقراطي في البلاد. أتت هذه الخطوة الاساسية بهدف تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار الوطني، وتمكين المجتمع من ادارة شؤونه بشكل فعال وشفاف

تعتبر البلديات والمؤسسات المحلية هي الاقرب الى المواطن، حيث تتولى مسؤولية تقديم الخدمات الاساسية مثل ادارة الموارد، التخطيط العمراني، تطوير البنى التحتية، تنظيم المرور، الحفاظ على النظافة العامة، اضافة الى تعزيز الامن وتنمية المجتمع. من خلال الانتخابات البلدية، يتم اختيار ممثلين قادرين على ترجمة تطلعات السكان وحاجاتهم الى سياسات عملية تساهم في تحسين جودة الحياة في المناطق التي يمثلونها. هذا الامر يعزز مبدأ المحاسبة والشفافية، حيث يكون المنتخبون مسؤولين امام الناخبين بشكل مباشر، مما يدفعهم للعمل بجدية اكبر لتحقيق المصلحة العامة.

لعبت هذه الانتخابات دورا تمهيديا في تعزيز الديموقراطية على المستوى الوطني، حيث شكلت مرحلة تدريبية وتجريبية للفاعلين السياسيين الجدد، وساهمت في ترسيخ ثقافة المشاركة والحوار البناء بين مختلف الفئات الاجتماعية. كذلك، فانها فتحت المجال امام آليات الحكم الرشيد الذي يعتمد على احترام القانون.

"الامن العام" حاورت الباحث في الدولية للمعلومات محمد شمس الدين.

■ كيف تقيّم نتائج الانتخابات البلدية والاختيارية؟

□ بعد تأخير دام اكثر من ثلاث سنوات، اجرت الحكومة اللبنانية هذه الانتخابات على اربع مراحل شملت 1006 بلديات باستثناء بلدتي الناعمة وحارة الناعمة. لقد سجلت نسب الاقتراع تراجعا ملحوظا تراوح بين 10% و12% مقارنة بانتخابات العام 2016، اذ انخفضت في جبل لبنان من 56% الى 45%، وفي عكار من 61% الى 49% وفي الشمال من 39% الى 37%، وفي البقاع وبعلبك - الهرمل من 57% الى 45%، وفي الجنوب من 46% الى 34%، في حين ارتفعت في بيروت من 20% الى 21.4%. يعزى هذا الانخفاض بشكل اساسي الى هجرة وسفر نحو 640 ألف لبناني بسبب الازمات المتتالية التي مر بها البلد، اضافة الى فوز عدد كبير من البلديات بالتزكية منها 127 بلدية من اصل 272 في الجنوب، و72 بلدية في جبل لبنان و95 بلدية في عكار، مما يظهر ارتفاعا واضحا في عدد البلديات غير المتنافس عليها. من ابرز ملاحظاتي، تراجع حضور منظمات المجتمع المدني، حيث انخفضت اصوات "بيروت مدينتي" من 29 الف صوت بنسبة 38% في العام 2016 الى 7200 صوت اي بنسبة 8% فقط. في طرابلس بلغ متوسط اصوات المجتمع المدني نحو 1200 صوت اي بنسبة 3%، كما تراجع الحضور في صور بفارق 7200 صوت، مما يدل على غياب أي تأثير فعال لها في البلديات.

■ كيف تقيّم التمثيل النسائي في هذه الدورة؟

□ لقد شهد تمثيل النساء تطورا ملحوظا على مستوى المجالس البلدية حيث ارتفعت نسبة الفائزات الى نحو 12%، مما يعادل حوالى 1540 امرأة، مقارنة بنسبة 6% فقط في الانتخابات الماضية. هذا النمو يعكس زيادة وعي المجتمع على أهمية مشاركة العنصر النسائي في الحياة السياسية المحلية. وعلى الرغم من ان النسبة لا تزال متواضعة مقارنة مع الدعوات لتحقيق تمثيل نسائي متساو، فان هذا التقدم يشكل خطوة مهمة نحو تعزيز دور المرأة في صناعة القرار. كما شهدت الانتخابات ترشح اكثر من 25 امرأة لرئاسة البلديات، وهو مؤشر قوي على رغبتهن في خوض مواقع المسؤولية التنفيذية، وتحدي الصورة النمطية التي ظلت تربط المناصب القيادية بالرجال فقط. هذا الامر يعتبر تمهيدا حقيقيا نحو مشاركة نيابية اوسع في المستقبل، خصوصا مع وجود مبادرات لزيادة تمثيل المرأة في البرلمان ودعم مرشحات في الدوائر الانتخابية. رغم ذلك، لا يزال تمثيل السيدات في البرلمان الحالي ضعيفا، حيث لا يتجاوز عدد النائبات الثماني، مما يعكس التحديات الهيكلية والثقافية التي تواجهن في الوصول الى اعلى مستويات صنع القرار السياسي.

■ ما هي المناطق التي شهدت حماوة ملحوظة؟

□ عاشت دير القمر - اقدم بلدية في لبنان (تأسست عام 1864) - تنافسا بين ثلاث لوائح، حيث فازت لائحة "2030" برئاسة ناجي جرمانوس المدعومة من التيار الوطني الحر والكتائب والوطنيين الاحرار بـ13 مقعدا وبنسبة 50% من الاصوات، في حين نالت لائحة "دير القمر بتجمعنا" المدعومة من القوات اللبنانية وجورج عدوان وناجي البستاني 5 مقاعد اي بنسبة 44.5%، بينما لم تحصل لائحة "دير القمر مدينتي" على اي مقعد، مع فارق 174 صوتا بين التيار والقوات. في بلدية الحدث، فاز التيار الوطني الحر بكامل المقاعد الـ18 عبر

الباحث في الدولية للمعلومات محمد شمس الدين.

لائحة برئاسة جورج عون، في مواجهة لائحة "انماء الحدث" برئاسة عبده شرفان المدعومة من مناصري القوات اللبنانية ومن قدامى التيار الوطني الحر وحصلت على نحو 40% من الاصوات، مما يدل على تقدم التيار رغم المنافسة. في بلديات الضاحية الجنوبية، سادت التزكية معظم المجالس، باستثناء معارك خفيفة في الغبيري وحارة حريك، مما اكد استمرار نفوذ حزب الله في المناطق الشيعية والمختلطة. في الزلقا، فازت اللائحة المدعومة من آل المر بنسبة 56% في مقابل 44% للائحة المنافسة، اما في جونية، فقد ربح تحالف القوات اللبنانية وفريد الخازن ومنصور البون ونعمة افرام بنسبة 66% بينما حصلت لائحة التيار على 40%. وفي جبيل، تفوقت لائحة "جبيل احلى" على "القرار الجبيلي". في بلدة رحبة، حالف الحظ "رحبة وفية" بنسبة 64.6%، بينما خسرت اللائحة الاخرى. في اميون، تحالفت القوات اللبنانية مع النائب السابق سليم سعادة، وفازت لائحة "نعم لأميون" المدعومة منه، كما حافظ تيار المردة على وجوده في قضاء زغرتا لفوز لوائح مدعومة منه. في زحلة، انتصرت اللائحة المدعومة من القوات اللبنانية بجميع المقاعد الـ21، مستفيدة من تراجع التيار الوطني الحر، وفي راشيا، خاض الحزب التقدمي الاشتراكي معركة صعبة امام المجتمع المدني،

> **التحالفات كانت متبادلة ولا نفوذ قويا لاحد**

وتمكن من الفوز بفارق 205 اصوات، مما يعكس حدة المنافسة. في بعلبك تنافست لائحة "التنمية والوفاء" مع لائحة من المجتمع المدني، وانتهت المعركة بفوز الاولى بفارق 6 الاف صوت، اما في بيروت، فقد تم الاتفاق على تكريس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، وتشكلت لائحة مشتركة بدعم من احزاب متناقضة مثل القوات والكتائب وحزب الله وحركة امل والحزب الاشتراكي والطاشناق، وفازت بـ23 مقعدا مع خرق واحد لصالح العميد المتقاعد محمود الجمل. اما القرى الجنوبية، فقد شهدت بعض البلديات تزكية، بينما دار تحد في اخرى بين العائلات والثنائي الشيعي. اما في الدوائر المسيحية، فلم يستطع اي طرف حسم السيطرة منفردا، حيث فرضت الظروف تحالفات متعددة. في الشمال، اكد تيار المردة حضوره، كما سجل مجد حرب نتائج بارزة في بعض قرى قضاء البترون.

■ كيف انعكست النتائج على مختلف المناطق؟

□ كشفت التحالفات عن تعقيدات المشهد السياسي المتشابك، حيث برزت حقيقة ان الشارع المسيحي لا يخضع لهيمنة جهة واحدة، بل شهد توازنا داخليا بين مختلف الاطراف الذين باتوا يعتمدون بشكل متزايد على التحالفات والتوافقات المتبادلة بدلا من محاولة فرض سيطرة احادية. هذا الامر عكس مستوى معينا من الوعي السياسي والنضج الانتخابي لدى الناخب المسيحي، الذي بات يرفض الانحسار خلف قوى او زعامات واحدة، مما يدل على تطور في اساليب المشاركة وتنوع الخيارات المتاحة، رغم وجود الانقسامات التقليدية. على الجانب الاخر، اكد الثنائي الشيعي، حزب الله وحركة امل، تمسكه بحضوره القوي في مناطقه مستفيدا من هيكل تنظيمي متماسك وقاعدة شعبية واسعة، مما مكنه من الحفاظ على موقع متقدم وبأن هذا الحضور القوي يمثل عنصر استقرار داخلي. لكنه في الوقت نفسه، عزز من قبضته على المشهد السياسي في المناطق الشيعية، مما ادى الى تراجع فرص بروز قوى جديدة او مستقلين، كما ساهم في تضييق نطاق التنوع داخل هذه البيئة.

■ ما هو تقييمك لدور المجتمع المدني في الانتخابات؟

□ هذا المجتمع الذي كان يحمل آمالا كبيرة في ان يكون قوة فاعلة ومنافسة حقيقية على الساحة السياسية، واجه في هذه الدورة تراجعا واضحا في تأثيره وقدرته على تحقيق نتائج ملموسة على مستوى المقاعد والمناصب. يعود ذلك الى اسباب متشابكة، ابرزها ضعف البنية التنظيمية الداخلية حيث تعاني هذه القوى من قصور في بناء هيكل تنظيمي قوي ومستدام قادر على دعم المرشحين، وتوفير الدعم اللوجستي والسياسي اللازم خلال الحملات الانتخابية. اضافة الى ذلك، واجه صعوبة كبيرة في تشكيل قواعد انتخابية راسخة ومتينة، قادرة على المنافسة في ظل بيئة سياسية معقدة تسودها اجواء طائفية ومذهبية متجذرة، تعيد انتاج نفسها بشكل مستمر ◄

من خلال الاحزاب التقليدية التي تمتلك نفوذا واسعا، سواء عبر شبكات الدعم الشعبي او عبر آليات الضغط والموارد المالية التي تسخر لصالحها، مما يجعل من الصعب على القوى المدنية المستقلة اختراق هذه الحصون. على صعيد آخر، مثلت مسألة التمويل والموارد تحديا اضافيا كبيرا لقوى المجتمع المدني، التي غالبا ما تفتقر الى المصادر المالية الكافية لتغطية تكاليف الحملات الانتخابية، وكذلك الى الخبرات في استراتيجيات التواصل السياسي والتسويق الانتخابي التي تساعد في الوصول الى الناخبين بشكل فعال. هذا النقص في الموارد، اعاق قدرتها على بناء تحالفات استراتيجية قوية مع قوى اخرى، وهو امر حيوي للنجاح في بيئة انتخابية معقدة ومتنافسة. الوضع الصعب عكس أيضا صورة مؤلمة عن النتائج الحالية للأصوات المستقلة والمدنية في لبنان، وطرح تساؤلات جدية عن مدى قدرتها على احداث تغيير جوهري في المعادلة التي ظلت قائمة لعقود، والتي تستند بشكل اساسي الى نظام المحاصصة الطائفية والتوازنات الحزبية الضيقة. ما اود قوله هو بروز تحد اكبر يواجه البلاد، وهو ضرورة تجاوز الانقسامات التي لا تزال تحكم العلاقات بين مختلف الاطراف الموجودة على الساحة المحلية، وهذا امر اساسي من اجل فتح الطريق امام بناء نظام اكثر شمولية يضمن تمثيلا فعليا للجميع.

■ على ماذا اقتصر نجاح العملية الانتخابية؟

□ لم ينحصر فقط على توزيع المقاعد او الارقام التي حصل عليها كل طرف، بل ارتبط بشكل اساسي بفهم الجميع بأن لا جهة تستطيع تحقيق مكاسب سياسية حقيقية بمفردها. فكل شخص وكل طرف يحتاج الى الاخر، ولا يمكن لأي قوة ان تفرض نفسها او تهيمن على المشهد من دون بناء تحالفات وتوافقات. هذا الاعتماد المتبادل يشكل الاساس لأي حراك وطني قادر على اعادة توازن القوى بين مختلف الفاعلين، ويتمثل في قدرة هذه الاطراف المختلفة على تجاوز الانقسامات والخلافات التقليدية، والانخراط في حوار بناء يوجه البلاد نحو مسار اصلاحي شامل يهدف الى انهاء حالة الاستقطاب الحاد التي تعاني منها الساحة اللبنانية. هذا المسار الاصلاحي لا يمكن ان يتحقق الا عبر شراكة حقيقية بين مختلف القوى، تقوم على مبادئ العدالة والمساواة، وعلى تعزيز دولة المؤسسات والقانون. بالتالي، تمثل الانتخابات محطة حيوية للتقييم، اذ لا يكمن التحدي في مجرد حصد المقاعد، بل في كيفية استثمار هذه النتائج لإحداث تغيير فعلي على الارض. هذا يستلزم تعاونا وثيقا بين القوى السياسية والمجتمع المدني، لتشكيل جبهة وطنية موحدة تعزز الوحدة وتمكن قوى التغيير من دفع لبنان نحو مستقبل اكثر شفافية واستقرارا. بعبارة اخرى، لا يمكن لأي طرف ان ينجح بمفرده، بل يكمن التفوق الحقيقي في القدرة على بناء جسور التفاهم والتكامل بين ابناء الوطن الواحد، ليصبح المشهد اللبناني أكثر ديناميكية وفعالية في مواجهة الصعوبات الحالية. ما اثبت اليوم، انه لا يمكن لأي شخص ان يحقق النجاح بمفرده من دون تعاون الاخرين. فكل انسان يحتاج الى دعم ومساندة لتحقيق اهدافه. لذلك، فان التماسك والتناغم امران ضروريان لتحقيق الانجازات المشتركة.